May 2012

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国粮食及农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций	Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الحادية والثلاثون

روما، 14–18 مايو/أيار 2012

أنشطة منظمة الأغذية والزراعة في الإقليم في الفترة 2010–2011 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013 ومجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة إلى إقليم الشرق الأدنى في فترة السنتين المقبلة 2014–2015

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

الملحق 1: الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة

رؤية المنظمة

عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصاً الفئات الأشد فقراً، بطريقة اقتصادية، واجتماعية وبيئية مستدامة.

الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء:

- خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع، وتدريجياً ضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية، كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- استئصال الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع بزيادة إنتاج الأغذية وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- تحقيق الإدارة والاستغلال المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية، بما فيه صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الأهداف الإستراتيجية للمنظمة:

(ألف) التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي

(باء) تحقيق زيادة مستدامة في إنتاج الثروة الحيوانية

(جيم) إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

(دال) ضمان سلامة الأغذية وجودتها على جميع مراحل السلسلة الغذائية

(هاء) الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

(واو) الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين القدرة على مواجهة التحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

(زاي) توفير بيئة مواتية لتحسين سُبل المعيشة والتنمية الريفية

(حاء) تحسين الأمن الغذائي والتغذية

(طاء) زيادة القدرة على التأهُّب لمواجهة التهديدات وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعّال

(كاف) تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات واتخاذ القرار في المناطق الريفية

(لام) زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

الأهداف الوظيفية

(خاء) التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة

(ذال) الإدارة الكفؤة والفعّالة

الوظائف الأساسية

- رصد وتقييم الاتجاهات والتوقعات في الأجلين الطويل والمتوسط
- جمع المعلومات والمعارف والإحصاءات ونشرها
- وضع صكوك دولية وقواعد ومعايير دولية
- وضع خيارات للسياسات والاستراتيجيات وتقديم المشورة بصددها
- توفير الدعم الفني للترويج لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات
- المناصرة والاتصال
- النُهج المبتكرة والمشتركة بين التخصصات

الملحق 2: موجز إطار المنظمة للأولويات الإقليمية للشرق الأدنى

(NERC/10/7**)**

اتساقاً مع الرؤية العالمية للمنظمة، فإن رؤية إطار الأولويات الإقليمية للشرق الأدنى هي العمل على جعل إقليم الشرق الأدنى آمناً من حيث الغذاء مع كفالة إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام. ومهمة المنظمة في الإقليم هي الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر الريفي لأجيال الحاضر والمستقبل وذلك بمساعدة الأعضاء على تحقيق زيادات مستدامة في توافر الأغذية، ووضع أطر سياساتية وتنظيمية في مجالات الزراعة وصيد الأسماك والحراجة، وحماية وزيادة الموارد الطبيعية، والنهوض بعمليات استنباط المعارف وتنمية القدرة المؤسسية.

وسيتولى المكتب الإقليمي للمنظمة دوراً قيادياً في تنسيق تنفيذ إطار الأولويات الإقليمية وفي رصده. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيعمل المكتب عن كثب مع مكاتب المنظمة الإقليمية الفرعية والقطرية الموجودة في الإقليم وكذلك مع الشُعب الفنية في المنظمة الموجودة في روما، ومع شركاء من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الإقليم ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة حسب مقتضى الحال.

وقد حددت معاً بلدان الإقليم الثمانية عشر مجالات الأولويات الخمس التالية كأهداف يلزم أن تركز عليها المساعدة المقدمة من المنظمة في الفترة 2010–2019، ووافق عليها المؤتمر الإقليمي في سبتمبر/كانون الأول 2010.

ألف – تحسين الأمن الغذائي والتغذية. إن إقليم الشرق الأدنى لا يستطيع هيكلياً أن يُطعم نفسه، وذلك بسبب محدودية وهشاشة قاعدة موارده الطبيعية، وارتفاع معدل النمو السكاني فيه، وتزايد الطلب على الغذاء فيه. وإضافة إلى ذلك، فإن شيوع معدلات فقر مرتفعة في بعض البلدان وقصور أنماط استهلاك الأغذية هما السببان الرئيسيان لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية. فالإقليم توجد فيه بلدان غنية ولكن لديها عجز غذائي، وتوجد فيه أيضاً بلدان فقيرة تُنتج الأغذية بمستويات أعلى، وهو ما يجعل تحديات الأمن الغذائي في هذا الإقليم فريدة نوعاً ما. والأهداف الرئيسية لمجال الأولوية هذا هو تحقيق انخفاض في الجوع وسوء التغذية في الإقليم تماشياً مع أهداف مؤتمر القمة العالمي بشأن الأغذية والأهداف الإنمائية للألفية وذلك من خلال دعم مبادرات الأمن الغذائي الإقليمية والوطنية. وتشمل الأدوات الرئيسية التي يجب استخدامها تحليل التعرض لانعدام الأمن الغذائي، وتحسين وسائل جمع المعلومات ونشرها، بما في ذلك الإحصاءات الزراعية المحسنة والتي يمكن التعويل عليها، وتقديم المساعدة للبلدان الأعضاء في تعزيز القدرات في ما يتعلق بصياغة استراتيجيات وسياسات وخطط تنفيذية للحد من انعدام الأمن الغذائي ومن البطالة، وكفالة استقرار الأسواق من خلال تدابير مستندة إلى آليات السوق لإدارة المخاطر، وتشجيع التعاون داخل الإقليم بشأن المسائل التي تكون مثار اهتمام مشترك. وتشمل النتائج المتوقعة تحسين سياسات واستراتيجيات الإنتاج المحصولي والحيواني المستدام، والتكثيف والتنويع على المستويين الوطني والإقليمي، وتقوية القدرات على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج متسقة تتصدى للأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتحسين قدرة البلدان الأعضاء على معالجة شواغل محددة بشأن التغذية.

باء – تشجيع الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية لتحسين سُبل المعيشة. يمكن للزراعة أن تلعب دوراً هاماً في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي والبطالة مثلما اتضح في بلدان كثيرة في الإقليم. ففي إيران ومصر والمغرب والجزائر، مثلاً، أوجد القطاع الزراعي قرابة خُمس إلى نصف فرص العمل الجديدة في السنوات الأخيرة. وما زالت الزراعة عنصراً بالغ الأهمية في سبل معيشة سكان الريف وسكان المناطق المتخلفة. وتنطوي أجزاء كثيرة من الإقليم على إمكانات واعدة لزيادة إنتاج منتجات غذائية عالية القيمة، من بينها منتجات البستنة، ومنتجات زيت الزيتون والأسماك التي توجد لها سوق صاعدة، داخلية وخارجية على حد سواء.

والأهداف الرئيسية لمجال الأولوية هذا هو زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين بالاعتماد على طرق وأساليب للإنتاج الغذائي تتسم بالكفاءة في مجالات لديها ميزة نسبية وقدرة على المنافسة، وكفالة التنويع في أنشطة إدرار الدخل بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتحسين إمكانية النفاذ إلى السوق، والتشجيع على إضافة قيمة في سلسلة الزراعة – الأغذية، وذلك بهدف تعظيم مساهمة الزراعة في الحد من الفقر. وستكون الأدوات الرئيسية هي الترويج للتكنولوجيا الجديدة وتقديم المساعدة الفنية لتنمية القدرات في مجال الإنتاج الأولي ومجال إضافة القيمة الثانوي وغيرهما من مجالات الأعمال الزراعية. وتشمل النتائج المتوقعة زيادة الحصول على الغذاء، والاستقرار الاجتماعي، وتحسين سبل معيشة سكان الريف، وتعزيز القدرة المؤسسية والفنية لدى البلدان على (1) تحليل التطورات في الأسواق الزراعية والسياسات التجارية والقواعد التجارية على المستوى الدولي؛ (2) زيادة الوعي والقدرة على تحديد الفرص التجارية وصياغة سياسات واستراتيجيات ملائمة وفعالة تصب في صالح الفقراء؛ (3) صياغة سياسات مراعية للفوارق بين الجنسين وشاملة وتشاركية في مجالي الزراعة والتنمية الريفية؛ (4) استحداث سياسات ولوائح ومؤسسات وطنية وإقليمية لزيادة تأثيرات الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية من حيث التنمية والحد من الفقر.

جيم – الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. إن النقص الحاد لدى الإقليم من حيث المياه والأراضي الصالحة للزراعة، بما في ذلك الضغط على هذه الموارد وتدهورها، هو أمر يجعل إدارة هذه الموارد إدارة تتسم بالكفاءة مهمة فائقة الأهمية. فالإدارة الصحيحة للطلب يمكن أن توجه المياه والأراضي إلى أفضل استخدام لهما ما بين إنتاج المحاصيل، والإنتاج الحيواني، وصيد الأسماك، والحراجة. وإتباع نهج كلي في إدارة المياه والموارد هو الخطوة الأولى في التصدي للتحديات التي يواجهها الإقليم ولتحديد حلول عملية. والثروة الحيوانية وصيد الأسماك هما مصدران بالغا الأهمية من مصادر الغذاء في كثير من بلدان الإقليم، مما يجعل صون موارد المراعي والنظم الإيكولوجية البحرية وإدارتها المستدامة أمراً يمثل أولوية هامة. وفي عدة بلدان تلعب الحراجة، على الرغم من محدوديتها، دوراً هاماً في صون البيئة الطبيعية والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ. وزيادة كفاءة استخدام المياه والأراضي من خلال التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج ويمكن أيضاً أن تؤدي إلى زيادة استخدام هذه الموارد كغذاء وللتخفيف من وطأة الفقر. وتنطوي فرص جمع المياه وإعادة استخدام المياه العادمة وتحسين المراعي على إمكانات كبيرة لكثير من بلدان الإقليم. وسيكون من الضروري في هذا الصدد الترويج لإشراك ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في تخطيط وإدارة موارد المياه والأراضي والموارد الوراثية إضافة إلى الترويج للتعاون الإقليمي بشأن إدارة المياه العابرة للحدود. والأهداف الرئيسية لمجال الأولوية هذا هي كفالة توافر مياه جيدة وموارد طبيعية أخرى جيدة لدعم الزراعة والأمن الغذائي من أجل الحاضر والمستقبل،

وتزويد أصحاب المصلحة بالدراية الفنية بشأن التكنولوجيات المقتصدة في استخدام الموارد، وتوسيع نطاق تلك الدراية بحيث تشمل صون الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي. وتشمل النتائج المتوقعة التقييم والرصد الإقليميين، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وإتباع نُهج فعالة لحماية التنوع البيولوجي بما يشمل إقامة شراكات، وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الشحيحة.

دال – التصدي لآثار تغيُّر المناخ وإعداد استراتيجيات للتكيف معه. من المرجح أن يؤثر تغيُّر المناخ على الزراعة والأمن الغذائي في الإقليم أساساً من خلال إحداث تغيرات في درجة الحرارة، والهطول، والظواهر المناخية المتطرفة، ومستوى سطح البحر. وقد تسفر هذه التغيرات عن تأثيرات معاكسة من قبيل زيادة تفاقم شح المياه، وتدهور الأراضي، وفشل المحاصيل، وفقدان المراعي وغيرها من أشكال الغطاء النباتي، ونفوق الماشية، وهبوط إنتاج مصايد الأسماك وانخفاض جودته. ومن اللازم دعم الحكومات والمؤسسات العامة والمزارعين، لاسيما المنتجين الفقراء، في جهودهم الرامية إلى التكيف مع تغيُّر المناخ. وتتضمن الأهداف الرئيسية لمجال الأولوية هذا تحسين القدرات الوطنية والإقليمية على التأقلم مع آثار تغيُّر المناخ المعاكسة. وستكون الأدوات الرئيسية هي تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء في مجالات توفير المشورة بشأن السياسات؛ والمساعدة التقنية؛ وبناء القدرات؛ وممارسة أنشطة الدعوة إلى التغيير. وتشمل النتائج المتوقعة تعزيز القدرات في مجال السياسات، وتحسين القدرات البشرية والمؤسسية للتكيف مع تغيُّر المناخ.

هاء – الاستعداد لطوارئ الأغذية والزراعة والتصدي لها. إن الإقليم عرضة لأنواع كثيرة من الكوارث، الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان على حد سواء، التي تضيف إلى الفقر والجوع المزمنين لا سيما في أوساط أولئك الذين لديهم قدرة محدودة على التأقلم. وثمة بلدان قليلة في الإقليم، من قبيل إيران والعراق وسورية والجزائر، متقدمة إلى حد لا يستهان به في ما يتعلق بإتباع خطوات استباقية نحو إدارة الكوارث ولكن هناك بلداناً أخرى تحتاج إلى الإسراع بجهودها في هذا الاتجاه. ويجب أن يصبح تحسين القدرة الوطنية على التصدي للتهديدات والطوارئ الغذائية والزراعية عنصراً أساسياً من عناصر الجهود التي يبذلها جميع بلدان الإقليم للتخفيف من وطأة الجوع والفقر فيها. والأهداف الرئيسية لهذه الأولوية هي تيسير حدوث تحوُّل في التركيز من التصدي المجرد للطوارئ إلى الاستعداد الأوسع نطاقاً للكشف المبكر والوقاية والتصدي بحيث يلي ذلك ربط الإغاثة وإعادة التأهيل بالتنمية للتخفيف من الأثر الطويل الأجل. فهذا أمر حيوي يتضح من الهزات المتكررة غير المتوقعة في الإمدادات التي نجمت عن ظواهر طبيعية من قبيل الجفاف والمرض وعن ظواهر من صنع الإنسان من قبيل حدوث تحولات مفاجئة في العرض والطلب تؤدي إلى حالات فشل في الأسواق. والأدوات الرئيسية هي وجود نظم معلومات تتسم بالكفاءة، وممارسة أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة التقنية، والتعاون والشراكة بشأن آليات إقليمية، والتواصل الشبكي وبناء القدرات على المستوى الإقليمي. وتشمل النتائج المتوقعة صياغة خطط جيدة ووجود مؤسسات أفضل استعداداً للتعامل مع التهديدات والطوارئ الزراعية.

وإلى جانب مجالات الأولويات الإقليمية، حدد إطار الأولويات الإقليمية مواضيع شاملة للقطاعات، من بينها التنمية الريفية، واستنباط المعارف وتقاسمها، والإنصاف بين الجنسين، والتعاون الإقليمي، سيجري الترويج لها باعتبارها إجراءات داعمة لتحقيق النتائج الإقليمية.

الملحق 3: التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات مؤتمر المنظمة الإقليمي الثلاثين

آثار الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والأزمتين العالميتين المالية والاقتصادية على الأغذية والتغذية في الشرق الأدنى

تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء لتحديث سياساتها في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك أنظمة مراقبة الأمن الغذائي في ظلّ الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، بالإضافة إلى السعي إلى إقامة "منتدى إقليمي" يُعنى بالأمن الغذائي

1- آخذين بعين الاعتبار التقلب في أسعار الغذاء على الصعيد الدولي مؤخراً، قُدمت المساعدة لعدة بلدان في المنطقة لتعيد النظر وتعاود صوغ سياسات، وإستراتيجيات الزراعة والأمن الغذائي لديها. وقد وفرت المنظمة المساعدة لحكومة مصر في صياغة وتنفيذ خطة عمل المؤسسات لتنفيذ "إستراتيجية تنمية زراعية لعام 2030"، كما قدم الدعم للملكة العربية السعودية في صياغة "إستراتيجية تنمية زراعية مستدامة لعام 2030"، ووُفر لمجلس سياسات الأمن الغذائي في مصر بناء القدرات دعماً لسياسات الأمن الغذائي والتغذية من خلال مشروع برنامج تعاون تقني. وجرى العمل كذلك على ضمان المساعدة التقنية للحكومة السورية بالتعاون مع البنك الدولي من خلال إجراء عملية تقييم شاملة لخطة دعم التمويل الزراعي وصوغ مقترحات متعلقة ببرامج التعاون التقني لـ"تمكين النساء من تحسين طعام الأسر وضمان الأمن الغذائي عبر المداخيل الغذائية والزراعية التي تفضي إلى إنشاء شركات صغيرة، وحدائق منزلية"، وعلى البدء بزراعة الأرز الهوائي. كما تمّ دعم اليمن عبر تعزيز القدرة الوطنية في مجال التخطيط الزراعي ووضع المشاريع من خلال مشاريع برامج المساعدة التقنية.

الدعوة إلى عقد اجتماع تحضيري لبلدان الشرق الأدنى قبل انعقاد دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي بغية التوصل إلى توافق حول قضايا الأمن الغذائي في الإقليم

2- عُقدت ورشة عمل مشتركة متعددة الأطراف حول الأمن الغذائي والتغذية بين المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي في القاهرة. وقد انخرط مشاركون من البلدان الأعضاء، ومن وكالات الأمم المتحدة، ومن منظمات المجتمع المدني، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن منظمات المزارعين، ومن المانحين، وممثلي المؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات الإقليمية، والقطاع الخاص في حوار بناء تناول المسائل الرئيسية التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة، بما في ذلك التطورات الاجتماعية والسياسية الأخيرة التي شهدتها عدة بلدان في المنطقة. وقد أُقيمت ثلاث موائد مستديرة حول السياسات تناولت تقلب أسعار المواد الغذائية، والاستثمار في مجال الزراعة الحساسة لدى صغار المزارعين، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، والتغذية.

3- وقد رُفعت التوصيات الصادرة عن ورشة العمل إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها السابعة والثلاثين والتي عُقدت في روما في أكتوبر/تشرين الأول 2011، كما تمّ إصدار تقرير تفصيلي حول ورشة العمل الإقليمية ووُزع بشكل واسع النطاق في المنطقة.

دعم قدرة الدول الأعضاء في مجالي الزراعة وإدارة المياه وتعزيز التعاون حول القضايا ذات البعد الإقليمي

4- وُفرت المساعدة الفنية من خلال مشاريع ثلاثة مولها البنك الدولي تهدف إلى ترشيد استخدام الموارد المائية في قطاع الزراعة في المغرب، وكذلك من خلال مشروعين في المملكة العربية السعودية بهدف تحسين إدارة المياه، واستخدام الموارد المائية غير التقليدية في الزراعة. وجرى توفير المساعدة الفنية كذلك لصياغة ولتنفيذ مشروعين في مصر للتخفيف من آثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي، والموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، ويهدف أحدهما إلى تحسين إدارة المياه في ظل شحّ المياه في الأردن، ولبنان، وسوريا، بالإضافة إلى عدة مشاريع تطوير، ومشاريع طارئة لتحسين تنمية استخدام وإدارة المياه في القطاع الزراعي في إيران، والصومال، والسودان، وسورية، والضفة الغربية، وقطاع غزة، واليمن.

5- تم توفير بناء القدرات، والإرشاد السياسي حول تحديث الري من خلال تطبيق مقاربة تحديث الري في مصر، والأردن، وإيران، وسوريا، ونشر تقرير حول الآثار المالية لاستخدام مياه الصرف، ونشر مذكرة معلومات حول نزع ملوحة المياه للاستخدام الزراعي، وتوفير المساعدة الفنية في مجال استخدام مياه الصرف المعالجة، والوحول المترسبة في لبنان. وقد عُقد منتدى إقليمي حول تغير المناخ في بيروت في يونيو/حزيران 2011 للنهوض بقدرة البلدان على مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ والنتائج المتباينة لذلك في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.

6- تم الحفاظ على النظام الإحصائي لموارد المياه الريفية في المنظمة، وجرى تحديثه لتوفير معلومات يمكن الاعتماد عليها حول حالة الموارد المائية والري، وقد نُشر تقرير "الموارد المائية في الشرق الأدنى: الوقائع والأرقام" وذلك ليشكل مرجعاً يسهُل على العاملين في هذا المجال وصانعي القرار الاطلاع عليه.

7- نُشرت المعلومات المتعلقة بالموارد المائية الزراعية وتغير المناخ من خلال إعداد الوثائق ذات الصلة بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة المياه الجوفية، ووضع الري الفيضي وآفاقه، ورصد حالات الجفاف، والإنذار المبكر، والتكيف مع تغير المناخ في الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك.

8- وقد انخرطت المنظمة أيضاً في شراكات وأعمال تعاونية مع المنظمات الإقليمية والدولية لاسيما جامعة الدول العربية، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وساهمت في عقد ورشات العمل، وإطلاق المبادرات المتعلقة بالموارد المائية، وتغير المناخ في المنطقة.

تقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء من أجل وضع استراتيجيات وخطط عمل كفيلة بالتصدي لأي ارتفاع مقبل في أسعار المواد الغذائية

9- عُقدت حلقتان استشاريتان إقليميتان فرعيتان حول آثار الارتفاع الحاد لأسعار المواد الغذائية، وقد ضمّتا أكثر من مائة مشارك من بلدان المنطقة وذلك في عمان، وتونس. كما عُقد اجتماع إقليمي استشاري حول الإنتاج الزراعي وبيانات أسعار الأسواق. وقد وفرت ورشات العمل هذه فرصة للدول لمناقشة القضايا الرئيسة المتعلقة بأسعار الغذاء المرتفعة، ولتبادل المعلومات في ما يتعلق بأفضل التدابير السياسية للتصدي لهذا الوضع. ويجري حالياً الإعداد لمشروع مقترح برنامج تعاون تقني لتحليل الأمن الغذائي في الإقليم وتشكيل وحدة مكلفة بالإنذار المبكر.

المساعدة في إقامة منتدى إقليمي لمواصلة بحث مختلف القضايا المتصلة بالاستثمار في القطاع الزراعي في إقليم الشرق الأدنى، بما يشمل تشاطر المعلومات وتكوين مستودع لأفضل الممارسات والأنظمة والتشريعات. ومن شأن هذا المنتدى أن يساهم أيضاً في العملية الجارية حالياً لبلورة مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة.

10- أُعدّت وقُدّمت مذكرة مفهومية تشير إلى الإطار الواسع الكفيل بعقد منتدى إقليمي للاستثمار في قطاع الزراعة إلى بعض المانحين المحتملين. وفي حال تمّ توفير التمويل سيُقام المنتدى عام 2012.

<u>الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود في الشرق الأدنى، مع التركيز على صدأ الساق الأسود في القمح (Ug99)</u>

مواصلة تقديم المساعدة الفنية للتدخل والاستجابة على المستويين الوطني والإقليمي من أجل مراقبة انتشار الآفات العابرة للحدود ومكافحتها، وفي طليعتها مرض "مكنسة الساحرة" الذي أصاب مؤخراً الحمضيات في جنوب جمهورية إيران الإسلامية

11- استمر توفير المساعدة الفنية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في رصد الآفات العابرة للحدود بما في ذلك عبر وضع مشروعي تعاون فني إقليميين لإدارة الآفات العابرة للحدود لاسيما سوس النخيل الأحمر وسوس الطماطم "Tuta absoluta"، وتنفيذ مشاريع الإدارة المستدامة للآفات الوطنية والإقليمية.

12- وطُلب من جمهورية إيران الإسلامية أن توفر المعلومات المتعلقة بمرض "مكنسة الساحرة" الحالي الذي يصيب الحمضيات لتحديد المساعدة الفنية التي يحتاجها البلد.

المساعدة في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية الوطنية في مجال تطبيق تدابير الصحة النباتية.

13- عُقدت ورشتا عمل في لبنان ومصر لتقييم القدرات التي تتمتع بها الدول الأعضاء في مجال تدابير الصحة النباتية، ولتحديد المساعدة الفنية التي تحتاجها لتعزز أنظمة التدابير الصحية لديها.

دعم إنشاء نظام للإنذار المبكر في الشرق الأدنى يُعنى بانتشار الآفات والأمراض النباتية، وفي طليعتها الصدأ الأسود الذي يصيب القمح.

14- تم اتخاذ التدابير الضرورية لدراسة جدوى إقامة نظام إنذار مبكر للشرق الأدنى يستكمل عمل المنظمة على مكافحة الصدأ الأسود الذي يصيب القمح (Ug99).

<u>الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط</u>

مواصلة تقديم الدعم الفني لتوطيد التعاون بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت في ما يتعلق بالمبادرة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك من أجل إدارة مصايد الأسماك بصورة مستدامة من خلال تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك.

15- قُدمت المساعدة في تحديد خطة العمل المشتركة ومكونات، وأنشطة مقترح المشروع الإقليمي لتنفيذ مبادرة منظمة الأغذية والزراعة/الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك لإدارة مصايد الأسماك المستدامة في إيران، والعراق، والكويت.

16- بالاستناد إلى نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك نُشرت عام 2011 مذكرة المنظمة " التكيف مع تغير المناخ: مقاربة نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا".

مواصلة تقديم المساعدة الفنية لتمكين البلدان الأعضاء من الالتزام بقواعد تجارة الأسماك الدولية والتصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

17- نُشرت أعمال الحلقة الدراسية الإقليمية حول "تجارة الأسماك والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا" عام 2011. وتنظر منظمة الأغذية والزراعة/الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في وضع قاعدة بيانات إقليمية حول خرق قائمة السفن التي يُصرح لها أعضاء الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بالصيد، وتعزيز الرصد الإقليمي لمصايد الأسماك، والمراقبة والإشراف على نماذج تبادل المعلومات.

تقديم الدعم اللازم لإنشاء منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن، فضلاً عن تنفيذ المشروع الإقليمي "برنامج تقدير الموارد البحرية في البحر الأحمر" على وجه السرعة.

18- عُقد الاجتماع الحكومي الإقليمي الأول لهيئة إدارة مصايد الأسماك/ ترتيبات للبحر الأحمر وخليج عدن عام 2011. وفيما أنّ المنظمة مستعدة لتقديم الدعم الكامل لتنفيذ المشروع الإقليمي "برنامج تقدير الموارد البحرية في البحر الأحمر"، تم إرجاء تنفيذ المشروع لأنّه لم يتم التوصل إلى وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق بين المنظمة وبعض المانحين.

<u>هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى</u>

مواصلة تقديم الدعم لبناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي في المجالات المرتبطة بأنشطة مكافحة الجراد الصحراوي.

19- عُقدت ورشة العمل الرابعة في القاهرة حول نظام استكشاف بيئة الجراد الصحراوي وإدارتها، ونظام جمع بيانات الجراد ونقلها إلكترونيا (eLocust2) لإجراء نقاشات غير رسمية حول استخدام نظام استكشاف بيئة الجراد الصحراوي وتحسينه، وحول مستقبل نظام جمع بيانات الجراد ونقلها إلكترونيا (eLocust2) وآفاقه. كما عُقدت دورتان تدريبيتان حول مراقبة الجراد الصحراوي في مصر وأثيوبيا لتعزيز تبادل المعلومات/التجارب بين المسؤولين عن مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة، وقد تمّت دعوة مسؤولين عن مكافحة الجراد الصحراوي من سلطنة عمان للمشاركة في ورشة عمل نظام استكشاف بيئة الجراد الصحراوي وإدارتها، ونظام جمع بيانات الجراد ونقلها إلكترونيا (eLocust2) في المنطقة الغربية في مالي، وإلى الانضمام إلى الفريق الإيراني لإعداد مسح مشترك بشأن هذه المسألة عند السواحل الجنوبية الشرقية لإيران.

<u>هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية</u>

20- تُطبق إستراتيجية المراقبة الاستباقية للجراد الصحراوي في البلدان العشرة الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية. ويتم إجراء المسوحات في المناطق النائية وقد جرى تطبيق عمليات مراقبة سريعة عامي 2010 و2011 ما سمح بوقف موجة الجراد في موريتانيا. وبعد إعداد خطط طارئة وطنية، نُفذ بنجاح تمرين محاكاة في مالي في أكتوبر/تشرين الأول 2011 بمشاركة دول أعضاء آخرون. وقد عُقدت خمس دورات تدريبية للمدربين عامي 2010 و2011، كما جرى وضع خطة تدريبية إقليمية (2011-2014) عام 2011. وجرى العمل بدفتر الشروط البيئية الوطني في ثمانية من البلدان الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي.

الملحق 4: أنشطة منظمة الأغذية والزراعة في إقليم الشرق الأدنى
في إطار برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011

الهدف الاستراتيجي ألف – تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

21– تم توفير الدعم للبلدان في المنطقة لتعزيز سياساتها وقدراتها الإستراتيجية في مجال إنتاج المحاصيل، وخفض المخاطر المنبثقة عن تفشي الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود، وعن استخدام المبيدات الحشرية، والنهوض بالقدرات لصوغ وتنفيذ سياسات للإدارة الفعالة للموارد الوراثية النباتية في الأغذية والزراعة.

22– تمّ تنفيذ عدة مشاريع إنتاج محصولي في المملكة العربية السعودية تهدف إلى (1) تطوير إنتاج النخيل والتمور؛ (2) تطوير تقنيات إنتاج وتصنيع وتسويق الزيتون؛ (3) تطوير زراعة الفواكه الاستوائية وغير الاستوائية؛ (4) تقوية المركز الوطني لبحوث البستنة والتنمية. وأُقيمت ورشة عمل لتحديد الإمكانيات الكامنة للزراعة العضوية في البلدان التي تخضع لمسؤولية المكتب الفرعي الإقليمي للشرق الأدنى الشرقي حول التصدير في أكتوبر/تشرين الأول 2011؛ وقد نُشرت كذلك الخطوط التوجيهية للممارسات الزراعية الجيدة في إنتاج زراعة البستنة في البيوت الزجاجية، والزراعة العضوية في بلدان الشرق الأدنى في ديسمبر/كانون الأول 2011.

23– تم تنفيذ عدة مشاريع وطنية وإقليمية وكذلك ورشات عمل، ودورات تدريبية، ومشاورات حول إدارة الآفات ومراقبتها (بما في ذلك إدارة المبيدات التالفة) في مختلف أنحاء الشرق الأدنى.

الهدف الاستراتيجي باء – زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

24– تمّ إعداد إستراتيجية إقليمية للإنتاج والصحة الحيوانيين تركز على (1) تعزيز إسهام الماشية في توفير الأمن الغذائي، والتخفيف من الفقر، وضمان التنمية الاقتصادية. وتشمل النتائج الرئيسية للأنشطة التي نصت عليها الإستراتيجية: دليلاً حول التشخيص البيطري ومراقبة أمراض الدواجن (باللغة العربية)؛ وتقارير قطرية وإقليمية فرعية حول تقييم قطاع منتجات الألبان على نطاق ضيق، والأنشطة المتعلقة بالماشية في المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية وأثر ذلك على البيئة: والخطوط التوجيهية حول التحسين الوراثي للحيوانات (باللغة العربية)؛ وأعمال ورش العمل، واجتماعات الخبراء حول حلقة الألبان من الحظيرة إلى المائدة، وتعزيز إنتاج الحيوانات المجترة الصغيرة، وإنتاج الأعلاف المروية؛ والوثائق حول انتشار التهاب الكبد المستوطن في شمال موريتانيا، ونقص السيلينيوم، في منظومات إنتاج النوق والجمال؛ والتقارير حول آثار تغير المناخ على إنتاج الماشية، والصحة لوضع سياسات تكيف في الأردن؛ وورقة عمل حول المواشي وتغير المناخ في الشرق الأدنى.

25- وُضعت المشاريع الوطنية والإقليمية أو حظيت بالدعم في مجال مراقبة التهاب الكبد المستوطن، والتحسين المستدام للحيوانات المجترة الصغيرة في الشرق الأوسط، وتحسين تشخيص، ومراقبة أمراض الجمال المعدية؛ ومشروع الصندوق المركزي متعدد الجهات لمواجهة الطوارئ حول التهاب الكبد المستوطن في موريتانيا؛ وبرامج مساعدة تقنية إقليمية لتحسين منظومة الحجر البيطري في بلدان الشرق الأوسط لمراقبة آفة الحيوانات المجترة الصغيرة في شمال إفريقيا.، ولتعزيز الخدمات البيطرية في الأردن.

26- وقد جرى توفير المساعدة لمنظمات المزارعين المحترفة لتقديم توجيه أفضل للمزارعين كجزء من الشراكة الجديدة بين القطاعين العام والخاص.

الهدف الاستراتيجي جيم- إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

27- قامت المنظمة بتنفيذ مجموعة من المبادرات لدعم قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة والقادرة على الاستمرار من وجهة نظر اقتصادية في المنطقة وذلك تماشياً مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطوطها التوجيهية التقنية.

28- تمّت الإشارة إلى الوضع والاتجاهات الحالية لإنتاج المصيد السمكي البحري في المنطقة في الاستعراض التقني "مصايد الأسماك في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا"، وقد أحرز الأعضاء، بالتعاون مع المنظمة، تقدماً ملحوظاً في دمج، واستخدام إحصائيات المنظمة في المجالين 51-3-1 و51-3-2 المتصلين بمصايد الأسماك على المستويين الإقليمي والوطني، محققين بذلك تقدماً كبيراً باتجاه الإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك.

29- قامت المنظمة بتيسير وضع، وتنفيذ شبكة متوسطية للمشاريع الميدانية الإقليمية التي تتصدى بشكل مشترك للأولويات التي جرى تحديدها. وقد شملت هذه المبادرات ثمانية عشر بلداً متوسطياً ساحلياً بينها سبعة بلدان من المنطقة. كما شجّعت المنظمة، ودعمت التعاون في إدارة مصايد المنطقة الشمالية لمنطقة *هيئة* مصايد الأسماك الإقليمية(إيران، والعراق، والكويت). وقد عُقدت أربعة اجتماعات فنية، كما جرى وضع مسح استبياني، وتمّ صوغ خطة عمل قصيرة الأجل وجرى الاتفاق عليها.

30- وحظيت الدول الأعضاء في الخليج ومنطقة بحر عمان بالمساعدة لتطوير قدراتها في مجال استخدام تقنيات التخطيط المكاني، وطرق التخطيط لتطوير الأحياء المائية، واستمر دعم تطوير الأحياء المائية في المنطقة من خلال تعزيز نظام المعلومات الإقليمي لتربية الأحياء المائية ووضع شبكة مؤلفة من الخبراء الإقليميين.

31- وُفر الدعم لهيئة مصايد الأسماك الإقليمية، واستمر التعاون مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. وقد نُظمت الجلسة العامة السادسة لهيئة مصايد الأسماك الإقليمية، وقد ساعدت المنظمة الهيئة في اعتماد توصية إدارة مصايد الأسماك الأولى بشأن الحد الأدنى من البيانات المطلوب الإخطار بها. كما جرى التنسيق والإسهام للإعداد لأحد عشر اجتماعاً/حدثاً وعقدها، بما في ذلك اجتماعات الأجهزة الفرعية للهيئات (مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بتربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بإدارة مصايد الأسماك)، وإعداد، وإصدار كافة وثائق عمل الاجتماعات والدورات.

32- اتخذت المنظمة التدابير، وأجرت المشاورات لمتابعة دورة لجنة مصايد الأسماك الثامنة والعشرين (مارس/آذار 2009). كما نُظم الاجتماع الإقليمي الحكومي الأول للبدء بالعمل بترتيب إدارة مصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن بالشراكة مع المنظمة الإقليمية لصون بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 في جدة في المملكة العربية السعودية.

33- وجرى تقديم الدعم أيضاً لوضع مشروعين حول مصايد الأسماك/تربية الأحياء المائية في سوريا وتحديداً 1) برنامج تعاون تقني للنهوض بتربية الأحياء المائية في شمال غرب سوريا، و2) مقترح تمويل في إطار نافذة الإقراض الصغيرة لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "النهوض بتربية الأحياء المائية المروية المدمجة".

<u>دال 1 – وضع مواصفات وتوصيات جديدة ومنقّحة متفق عليها دولياً بشأن سلامة وجودة الأغذية كمنطلق مرجعي للتنسيق الدولي</u>

34- وانضمت بلدان كثيرة في الإقليم إلى منظمة التجارة العالمية والهيئات المعنية بوضع المعايير مثل هيئة الدستور الغذائي. وعلى الرغم من حضور عدد متزايد من البلدان لاجتماعات اللجان الفنية للدستور الغذائي ومنظمة التجارة العالمية إلاّ أن الموارد العلمية والفنية والمالية المحدودة تحول دون مشاركة الكثير منها بصورة فعّالة في مثل هذه الاجتماعات.

35- عُقدت مجموعة من ورشات العمل حول تعزيز المشاركة في الدستور الغذائي؛ والتفتيش الغذائي؛ كما نُظمت مائدة مستديرة حول "نوعية المنتجات وأنظمة مراقبة السلامة" في إطار منتدى الصناعات الغذائية الإقليمي الذي عُقد في أكتوبر/تشرين الأول 2011، وكذلك منتدى حول "التفتيش الغذائي المستند إلى المخاطر في موانئ الدخول" في نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

36- ويجري تنفيذ مشروع صندوق ائتماني وطني في سوريا حول التنمية المؤسسية للزراعة العضوية في سورية.

الهدف الاستراتيجي هاء – الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

37– عقدت الدورة التاسعة عشرة لهيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى محققة رقما قياسيا لجهة حضور البلدان الأعضاء. وقد اجتمع مكتب الهيئة مرتين لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الهيئة، وللتخطيط للدورة المقبلة ولأسبوع غابات الشرق الأدنى الثاني.

38– وقد تم تنظيم ورشتي عمل إقليميتين حول تطوير السياسات الحرجية وإدراج تغيّر المناخ في البرامج الوطنية للغابات، وعُقدت ورشة عمل لنقاط الاتصال الوطنية المعنية بحالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم.

39– وقد تم إعداد عدد من الدراسات حول الأشجار الزيتية في الإقليم، استجابةً للتوصية 19 لهيئة "الغابات والمراعي: حقائق وأرقام"؛ وتكييف المؤسسات الحرجية في إقليم الشرق الأدنى، ونظرة عامة إلى ولاية وأنشطة الهيئات المعنية بالغابات والمراعي في الإقليم.

40– وقد صيغت مشاريع تلبي طلبات البلدان، بما في ذلك برنامج إقليمي للتعاون الفني من أجل "تعزيز القدرات الإقليمية لحياة برية مستدامة ولإدارة المناطق المحمية في إقليم الشرق الأدنى"؛ وبرنامج للتعاون الفني للنهوض بالمشاريع الحرجية الصغرى في تونس؛ وبرنامج للتعاون فني لدعم إعادة تأهيل مساقط مياه وادي تنوف في اليمن، وتقديم الدعم لصياغة برنامج التشجير الوطني في لبنان.

41– وهناك مشروعان قيد التطبيق حاليا في سوريا يتناولان: أولا) "إدارة الحرائق المتكاملة والقائمة على المجتمع"، الذي تموّله الحكومة الإيطالية؛ وثانيا) "بناء القدرات في التخطيط للإدارة المستدامة للغابات، وإدارة حرائق الغابات في سوريا" الذي تموّله الحكومة التركية.

الهدف الاستراتيجي (واو) – الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية

42– المياه: تطرح ندرة المياه تحديات خطيرة أمام الزراعة والأمن الغذائي في إقليم الشرق الأدنى. ويستفيد كل من سوريا والأردن ولبنان من مشروع نفّذته المنظمة يتناول "مكافحة ندرة المياه – دور الزراعة، المرحلة الثالثة: تعزيز القدرات الوطنية". وعلاوة على ذلك، تقدم المنظمة الدعم للبلدان في الإقليم، من خلال مشروع برنامج للتعاون الفني، بشأن الاستخدام المستدام لموارد المياه والطاقة للإنتاج الزراعي، وسبل كسب المعيشة في سياق تغيّر المناخ.

43– الأرض: دعمت المنظمة برنامج "تقييم تدهور الأراضي في الأراضي الجافة" ودرست الترويج لمنتجات الواحات، وأجرت ورشة عمل تدريبية للمزارعين والفنيين.

44- إدارة المعرفة والمعلومات: قُدّمت المساعدة للبلدان في الإقليم من أجل تعزيز القدرة على الحصول على المؤلفات العلمية واستخدامها، ومن أجل تعزيز إدارة المعلومات وتبادل المعارف ونشرها لغايات التنمية الريفية والزراعية والأمن الغذائي. وقد تم تقديم الدعم لإقامة شبكة المعلومات التابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية في عمان (http://maf.faorne.net) ولنظامها الوطني لإدارة تبادل المعارف الزراعية (http://nakems.faorne.net)، والنظام/الشبكة الوطنية للمعلومات الزراعية في الأردن (http://nais-jordan.gov.jo)، وشبكة تبادل المعارف الريفية والزراعية للعراق.

45- كما تم توفير المعلومات ومنتجات المعرفة إلى بلدان الإقليم من خلال النشرات الصحفية، وتوزيع الكتب، والكتيبات الترويجية والأقراص المدمجة بشأن المبادرات المختلفة للمنظمة، فضلا عن معارض للمعارف. وقد أطلق موقع إلكتروني جديد لمكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى في مايو/أيار 2011 يرمي إلى تعزيز نشر المعلومات وتبادل المعرفة مع أصحاب الشأن كافة، وتعزيز شهرة المنظمة ورسائلها المحورية على المستوى الإقليمي باستخدام شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

الهدف الاستراتيجي (زاي) البيئة المؤاتية للأسواق من أجل تحسين سبل كسب المعيشة والتنمية الريفية

46- شمل الدعم الذي قدمته المنظمة لبلدان الإقليم في مجال الصناعات الزراعية وأنشطة البنية التحتية خلال عام 2011، صياغة مشروع برنامج للتعاون الفني بشأن "بناء القدرات للحد من خسائر الأغذية في الشرق الأوسط"، والمساهمة في مشروع لتدعيم إنتاج المنتجات الزراعية اللبنانية وتسويقها. وقد عقد اجتماع تشاوري للخبراء حول وضع سلسلة التبريد في القطاع الغذائي في إقليم الشرق الأدنى، في يوليو/تموز 2011. كما عقد منتدى إقليمي للصناعات الزراعية شمل بلدان الإقليم كافة في بيروت خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2011 وقد أنشئ موقع إلكتروني خصيصا له بثلاث لغات (http://raif-mena.faorne.net)، كما اتخذت خطوات لإنشاء وإدارة مجموعة عمل لما بعد الحصاد في الإقليم. بالإضافة إلى ذلك، شاركت المنظمة وساهمت في عرض تم تقديمه خلال المؤتمر السنوي للحلف العالمي لسلسلة التبريد الذي عقد في نيو أورلينز خلال الفترة الممتدة بين أبريل/نيسان ومايو/أيار 2011. كما أنجز ما مجموعه 21 دراسة، بما فيها دراسة بشأن الوقاية من خسائر الأغذية من أجل تحسين الأمن الغذائي في الشرق الأدنى).

الهدف الاستراتيجي (حاء) – تحسين الأمن الغذائي والتغذية

47- الأمن الغذائي والتغذية: تواجه بلدان الشرق الأدنى الكثير من التحديات في تأمين ما يكفي من الطعام المغذي والآمن لسكانها. وبما أن تلك البلدان تتسم بمحدودية مواردها الطبيعية، وبخاصة الأراضي والمياه، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات الغذائية، وهي بالتالي أكثر تأثرا بتقلبات في الأسعار العالمية للمواد الغذائية والإمدادات. وقد تمت صياغة مشروع صندوق استئماني حول "تحسين الأمن الغذائي والتغذوي للأسر في مصر من خلال استهداف النساء والشباب"، وقدمت المساعدة الفنية كذلك لصياغة وتنفيذ مشروع حول "تحسين تغذية أطفال المدارس عن طريق التربية الغذائية والتعلم المعتمد على الحدائق" للإمارات العربية المتحدة. وقد تم تقديم الدعم كذلك إلى ليبيا في مرحلة صياغة

اقتراح يحمل عنوان: "رصد النظام الغذائي للإدارة الفعالة للأزمات المتعلقة بالإمدادات الغذائية والإنتاج، وبناء القدرات المؤسسية والدعوة وتنسيق الأنشطة لأجل ليبيا" وعلاوة على ذلك، قدمت المساعدة أيضا للحكومتين المصرية والسورية من أجل إطلاق نظام لرصد القرارات السياسية المتعلقة بالزراعة وبالأمن الغذائي.

48- كما ساهمت المنظمة في الجهود التنسيقية للأمم المتحدة في الإقليم على صعيد الأمن الغذائي، في إطار آلية التنسيق الإقليمية /فرق المديرين الإقليميين، وشاركت برنامج الأغذية العالمي في قيادة المجموعة المعنية بالأمن الغذائي وسبل كسب المعيشة في الإقليم حيث بُذلت جهود كبيرة من أجل التصدي للأزمات التي عصفت بكل من ليبيا، وتونس، ومصر عام 2011.

49- وتقدّم المنظمة الدعم إلى عدد من البلدان في الإقليم بما فيها الأردن وسوريا خلال استعراض البرنامج الوطني للأمن الغذائي. في حالة الأردن، أجري تقييم شامل للتأثيرات والنتائج من أجل تحديد الخطوات المقبلة والتعديلات المحتملة. وفي موريتانيا، قدمت المنظمة الدعم لهذا البلد في صياغة إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وفي صياغة برنامج وطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي (عقد ورش عمل أقاليمية) في إطار الإستراتيجية المرسومة والعملية المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وقد أوليت أهمية كبيرة كذلك لتعزيز اتفاقيات التعاون بين بلدان الجنوب، ولكن بسبب الوضع الأمني في بعض من البلدان المعنية، بما في ذلك اليمن، توجب تعليق العقود. وسيتم استعراض الوضع في الوقت المناسب. وفي السياق ذاته، أعربت الحكومة المغربية عن اهتمامها ببناء تحالف استراتيجي للمنظمة من أجل التعاون بين بلدان الجنوب.

50- أطر الأولويات الإقليمية الفرعية، وأطر البرمجة القطرية: خلال عام 2011، وُضعت أطر الأولويات الإقليمية الفرعية الخاصة ببلدان المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن، ودول الفريق متعدد التخصصات للشرق الأدنى الشرقي، واتفق عليها الدول الأعضاء من خلال ورش عمل تشاورية عقدت في كل من أبو ظبي (أكتوبر/تشرين الأول 2011)، والقاهرة (ديسمبر/كانون الأول 2011). كما تم تقديم الدعم من أجل تعميق وتنفيذ توصيات المؤتمر بشأن الزراعة في المغرب العربي (أي إعداد خطة عمل لرؤية عام 2030 لقطاع الزراعة في المغرب. وقد أنجزت أطر البرمجة القطرية لـ5 بلدان أو هي في مراحلها النهائية (إيران ولبنان وموريتانيا والسودان وسوريا) وسيتم الانتهاء من أطر أخرى في عام 2012.

51- بناء على التوصيات الصادرة عن المشاورات الإقليمية الفرعية بشأن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية، ساعدت المنظمة بلدانا في شمال أفريقيا على تعزيز رصد سياساتها وقدراتها التحليلية، ودعمت نقل التكنولوجيا والشراكات في البحوث الاقتصادية والحوار في مجال السياسات العامة. وقد تم دعم الجزائر وتونس والمغرب، ومصر أيضا في ما يتعلق بالأدوات المختلفة التي ابتكرتها المنظمة لتنفيذ رصد السياسات، وإدارة المعلومات. وسوف تساعد هذه الأدوات على توسيع قاعدة المعلومات، والتشجيع على تبادل المعلومات، واتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات من أجل تحسين الحوكمة للأمن الغذائي.

52- وقد تم إعداد ونشر ثلاث دراسات حالات قطرية لتحليل الاستثمار الأجنبي في مجال الزراعة، وكذلك ورقة فنية مشتركة بين المنظمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن "الأمن الغذائي والتغذية في الحوض الجنوبي لإقليم البحر الأبيض المتوسط: "ربط المشاكل على مستوى الأسرة بإجراءات السياسة". كما أطلق تقرير فصلي عن الأمن الغذائي لتسليط الضوء على الآثار المترتبة على التطورات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي، وأسعار السلع الأساسية، والمحاصيل، ومنسوب هطول الأمطار في الإقليم، وتم إنتاجه ونشره على نطاق واسع.

53- عقد اجتماع شبكة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للسياسات الزراعية الذي يجري كل سنتين، في أكتوبر/تشرين الأول 2011 حيث تبادلت البلدان المعلومات عن القضايا المتعلقة بالسياسات العامة لا سيما في ما يتعلق بتقلب أسعار الأغذية والتحول السياسي والاجتماعي في الدول العربية. وقد تعهدت الشبكة أيضا بتحسين موقعها الإلكتروني وتحديثه.

54- من أجل تعزيز قدرة الأنظمة الإحصائية الزراعية الوطنية، ساعدت المنظمة الدول الأعضاء من خلال ورش عمل إقليمية، وتقديم المساعدة الفنية لكل بلد على حدة، ورعاية البلدان لحضور مؤتمرات إقليمية ودولية عن الإحصاءات الزراعية. وفي هذا الصدد، عقدت حلقة عمل إقليمية حول نظام جمع البيانات ومعالجتها ونشرها في تونس، عام 2010 حضرها 16 بلدا. كما قامت المنظمة/مكتبها الإقليمي للشرق الأدنى بالتعاون مع شعبة الإحصاء، بتنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن أخذ العينات من التعدادات والمسوح الزراعية في أكتوبر/تشرين الأول 2011، مع مشاركين من 14 بلدا ومن المنظمات الإقليمية. كما ساهمت المنظمة في وضع الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات من أجل الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والتنمية الريفية، التي ترمي إلى توفير إطار للنظم الإحصائية الوطنية والدولية بهدف إنتاج البيانات والمعلومات الأساسية في مجال الزراعة للاسترشاد بها في عملية صنع القرارات المطلوبة للقرن الحادي والعشرين. وفي عام 2011، أطلقت المنظمة كذلك مناقشات حول الاستراتيجيات، بما في ذلك الأدوات (مثل تكييف عدة العمل الزراعية الجنسانية مع الأقاليم) لتطوير قدرات البلدان الأعضاء في مجال توليد وتحليل واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس في الإنتاج الزراعي.

55- بالإضافة إلى ما سبق، تنفذ المنظمة أيضا في سوريا مشروعا حول "نظام الإنذار المبكر للجفاف لدعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للجفاف" بتمويل من حكومة سويسرا، يهدف إلى الحد من التأثر بالجفاف، من خلال تطوير نظام وطني للإنذار المبكر للجفاف، مع التركيز على المناطق قليلة الأمطار أي البادية (المراعي) والمناطق الهامشية.

الهدف الاستراتيجي (طاء): تحسين التأهب للتهديدات والحالات الطارئة في مجال الأغذية والزراعة والاستجابة الفعالة لها

56- تقضي إحدى أهم الأولويات في الإقليم بإنشاء أنظمة للإنذار المبكر للكوارث الوشيكة، ووضع خطط للاستعداد لمواجهة الكوارث من أجل التصدي لأي تهديد لإمدادات المواد الغذائية والإنتاج الزراعي. وقد شاركت المنظمة في

اجتماعات وطنية وإقليمية وتولت القيادة في مختلف الأطر وآليات التنسيق لمهام الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ طوال هذه الفترة. وقد نفذت المنظمة أنشطة استجابة لأزمات محددة في الإقليم على النحو التالي:

57- سوريا: تنفذ المنظمة مجموعة من المشاريع الخاصة بحالات الطوارئ وذلك بهدف تقديم الدعم لصغار المزارعين والرعاة المتضررين من الجفاف والأزمات، بما في ذلك: أولا) تقديم المساعدة إلى صغار الرعاة المعوزين المتضررين من الفيضانات الشديدة التي وقعت عام 2011 في المنطقة الشرقية؛ ثانيا) الاستجابة لدعم سبل العيش والأمن الغذائي للمزارعين والرعاة المهاجرين العائدين من محافظة درعا بسبب الأزمة المستمرة، ثالثا) الاستجابة لدعم إنقاذ الأرواح/استدامة سبل كسب العيش والأمن الغذائي للمزارعين والرعاة الفقراء المتضررين من الأزمة الحالية.

58- ليبيا: في استجابة مبكرة منها لمختلف الانعكاسات السلبية على القطاع الزراعي جرّاء النزاعات الأهلية في ليبيا، قدمت المنظمة المساعدة للسكان الليبيين بالتعاون مع السلطات الجديدة في القطاعات التالية: التنسيق الشامل للتدخلات في حالات الطوارئ في مجال الأمن الغذائي ونظم الرصد؛ وإنتاج الخضروات (توفير المدخلات)، ودعم إنتاج المواد الغذائية الطازجة في المجالات ذات الأولوية، والسيطرة على الأمراض الحيوانية ودعم الطب البيطري.

59- مصر: تدعم المنظمة وزارة الزراعة في مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، لا سيما مرض الحمى القلاعية ومرض أنفلونزا الطيور، من خلال توفير المساهمات وبناء القدرات لتحسين وتعزيز الأمن الحيوي، والتنسيق، وعلم الأوبئة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم إلى 105 من العائدين الضعفاء والمجتمعات المحلية المتضررة في صعيد مصر، لا سيما أولئك المتأثرين بالأزمة الليبية.

60- تونس: ساعدت المنظمة السلطات الوطنية في جهودها الرامية إلى خلق فرص عمل جديدة في القطاع الزراعي، وخاصة بالنسبة إلى السكان والفئات الأكثر ضعفا (بما في ذلك النساء والشباب). وقد شملت تلك المساعدة إسداء النصائح، ووضع الدراسات، وتقديم والتدريب، والتدخل المباشر لدعم تطوير الأنشطة المدرة للدخل والمشاريع الصغرى في قطاع الأغذية والزراعة، ودعم الاستثمار باتجاه الأنشطة كثيفة العمالة في القطاع الريفي. وقد شملت الأنشطة الأخرى الخاصة بحالات الطوارئ التي نفذت في شمال أفريقيا، دعم السيطرة على الأمراض الحيوانية التي تهدد سبل العيش وقطاع الثروة الحيوانية، وتشجيع ودعم شبكة البحر الأبيض المتوسط لصحة الحيوان الإقليمية التي تنظم أنشطتها ضمن أربع شبكات فرعية رئيسية تشمل: علم الأوبئة، والتشخيص المخبري، والتواصل، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

61- اليمن: من خلال مشروع يموله الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، تم تقديم علف المواشي، والأدوية والعقاقير البيطرية، إلى النازحين داخل البلاد وإلى العائلات التي تستضيفهم، في سياق النزاع الذي طال المحافظات اليمنية الشمالية. وقد أحصي حوالي 32457 حيوانا و683 عائلة نازحة و498 عائلة مستقبلة في ذلك المشروع وتم استهدافهم من خلاله. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011، تم إطلاق مشروع آخر في مجال الطوارئ بتمويل من المعونة الأسترالية

لدعم إنتاج المحاصيل، وتربية الحيوانات، وتوليد الدخل للأسر النازحة والمجتمعات المستضيفة في محافظة حجة، للحفاظ على الأمن الغذائي وتسهيل عملية العودة.

62- الضفة الغربية وقطاع غزة: في الفترة 2010–2011، انصب التركيز الرئيسي على زيادة مرونة المجتمعات المحلية المعرضة لندرة المياه من خلال إعادة تأهيل و/أو بناء خزانات لتجميع مياه الأمطار للمواشي والري التكميلي للمحاصيل على حد سواء، وقد شملت التدخلات الإضافية بناء وحدات لمعالجة مياه الصرف الصحي. وفي قطاع غزة، تلقت الأسر ذات الوضع الهش والتي فقدت القدرة على النفاذ إلى الموارد الطبيعية (الأرض في المنطقة العازلة أو مياه البحر نتيجة لفرض حدود على امتداد 3 أميال بحرية) مساهمات لإنشاء حدائق منزلية ومنشآت للاستزراع الداخلي للأسماك باعتبار ذلك المصدر البديل المؤقت للغذاء والدخل. بالإضافة إلى ذلك، تجري معالجة تفشي آفات المحاصيل (سوسة الطماطم Tuta absoluta وسوسة النخيل الحمراء) من خلال الرصد والمحاصرة الشاملة. كما قدمت المنظمة المساعدة من أجل تيسير المراحل الانتقالية حيث تلقت وزارة الزراعة دعما من مانحين عدة لتعزيز قدراتها. وقد شمل ذلك بشكل خاص التدريب على التسليم التدريجي لنظام معلومات المشاريع الزراعية فضلا عن تنسيق التدخلات الزراعية. وقد سمحت الشراكة مع وزارة التربية ووزارة الشباب للمنظمة بمواصلة التطبيق التدريجي لبرنامج مدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة. ولا تزال عملية النهوض في أعقاب العملية الإسرائيلية التي شنت في عام 2009 في قطاع غزة مستمرة، بما في ذلك إعادة تأهيل الأراضي الزراعية وإصلاح البيوت الزجاجية. وقد استمر إصدار شهادات الممارسات الزراعية الجيدة الشاملة من خلال برنامج مشترك للأمم المتحدة من أجل الأمن البشري.

الملحق 5 : برنامج العمل والميزانية 2012–2013 حسب الهدف الاستراتيجي/الوظيفي وحسب المنطقة

الهدف الاستراتيجي/ الهدف الوظيفي	المقر الرئيسي/عالمي		أفريقيا		آسيا والمحيط الهادئ		أوروبا وآسيا الوسطى		أمريكا اللاتينية والكاريبي		الشرق الأدنى		المجموع		
	صافي الاعتمادات	من خارج الميزانية	صافي الاعتمادات	من خارج الميزانية	صافي الاعتمادات	من خارج الميزانية	صافي الاعتمادات	من خارج الميزانية	صافي الاعتمادات	من خارج الميزانية	صافي الاعتمادات	من خارج الميزانية	صافي الاعتمادات	من خارج الميزانية	المجموع
ألف	37,927	221,405	7,271	19,040	3,982	16,007	1,169	1,135	3,974	4,617	4,428	300	58,751	262,504	321,255
باء	20,366	119,406	6,288	1,591	3,827	8,687	1,115	397	3,776	1,003	2,326	130	37,700	131,214	168,914
جيم	43,112	53,647	12,704	3,883	3,187	18,445	1,167	1,340	3,592	7,016	2,691	1,750	66,453	86,092	152,545
دال	19,790	8,495	5,607	4,915	1,941	3,751	517	0	2,527	46	657	369	31,039	17,576	48,615
هاء	28,835	34,887	7,579	4,996	4,738	7,302	2,110	48	4,950	8,961	2,112	1,060	50,325	57,254	107,579
واو	42,925	60,021	8,709	20,013	5,771	15,547	2,004	1,121	6,139	13,233	3,157	2,068	68,705	112,004	180,709
زاي	30,171	2,224	4,871	19,823	4,439	3,357	1,137	838	3,171	8,014	1,381	456	45,169	34,712	79,881
حاء	51,010	39,225	15,987	29,293	4,296	19,348	1,692	280	8,846	26,240	6,161	1,661	87,992	116,047	204,039
طاء	7,671	393,609	199	1,878	260	3,697	-	0	94	1,809	-	681	8,224	401,675	409,899
كاف	8,914	2,264	5,898	5,250	1,921	652	871	52	610	1,613	372	141	18,586	9,972	28,558
لام	34,006	74,965	3,288	3,960	592	706	424	676	836	1,089	315	501	39,461	81,896	121,357
خاء	179,375	26,040	8,507	768	11,464	1,508	7,185	1,371	5,464	600	7,134	3,399	219,129	33,687	252,816
ذال	67,694	42,510	7,551	613	6,880	-	13,806	2,508	7,521	1,396	2,779	101	106,231	47,128	153,359
برنامج التعاون التقني	21,389	-	37,560	-	22,708	-	9,645	-	16,988	-	7,738	-	116,027	-	116,027
الطوارئ	600	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	600	-	600
الإنفاق الرأسمالي	26,439	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	26,439	-	26,439
الأمن	24,809	1,139	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	24,809	1,139	25,948
المجموع	**645,035**	**1,079,835**	**132,018**	**116,024**	**76,003**	**99,019**	**42,843**	**9,766**	**68,488**	**75,636**	**41,250**	**12,618**	**1,005,639**	**1,392,898**	**2,398,537**

* الملحق الرابع من الوثيقة CL143/3 المتعلق بصافي الاعتمادات بما في ذلك الزيادات في التكلفة وتوزيع الأرباح والوفورات المتصلة بالكافءة، والملحق السابع من الوثيقة C2011/3 المتعلق بالموارد من خارج الميزانية.